

القسمـة الثلاثية للكلم بين النحو العربي والمنطق الأرسطي

أ. صفية بن زينة

جامعة الشلف

يمكن لمتصفح كتب النحو القديمة أن يلاحظ مدى اهتمام النحاة العرب بموضوع القسمـة الثلاثية، فقد تناولوه تحت عناوين مختلفة منها: الكلام وما يتألف منه¹ وأقسام الكلمة²، والكلمة وأقسامها³. وقد أولى النحاة العرب اهتماما بالغا لموضوع أقسام الكلم فخصوا له مكانا في مقدمات الكتب النحوية، واحترزنا بالقول أقسام الكلم وليس الكلام، لأنّ عبارة "سيبويه": الكلم اسم وفعل وحرف⁴، تبين أقسام الكلم لا أقسام الكلام المتمثلة في الخبر والاستخبار والطلب. فلمّا كانت اللغة جيشا ضخما مبعثرا من الكلمات، كان تنظيمها الخطوة الأولى لبناء منظومة نحوية قوية إذ يروى أنّ عليّا بن أبي طالب - رضي الله عنه - ألقى صحيفة إلى أبي الأسود الدؤلي - إن صحت هذه الرواية - فيها الكلام كله ثلاثة أشياء، اسم وفعل وحرف⁵. وأكّد ابن بابشاذ على ذلك في مقدمته بقوله: "وإنّما كان الكلام ثلاثة لا غير لأنّ العبارة، على حسب المعبر عنه لا يخلو من أن يكون ذاتا كزيد وعمر أو حدثا من ذات كقام وقعد أو واسطة بين الذات وحدثها... فالأسماء عبارة عن الذات والأفعال عبارة عن الحدث، والحروف عبارة عن الوسائط، فلذلك كانت ثلاثة على حسب المعبر عنه"⁶. حيث تبدو القسمـة الثلاثية عقلية، وأغرت بعض النحاة فعمّموها، أمثال "المبرد (أبو العباس) حين ذكر أنّ" الكلام كله اسم وفعل

وحرف جاء لمعنى لا يخلو الكلام - عربيا كان أو أعجميا- من هذه الثلاثة⁷. إذ أن تصريح المبرد بهذا الأصل العقلي واعتباره القسمة كلية لا تخرج عنها أية لغة من اللغات تعميم في غير محله؛ لأن اللغات تختلف في أنظمتها النحوية ومسالكتها الصوتية والصرفية⁸. وبين الدكتور محمود السعران "أن الدراسة اللغوية الحديثة" ترى أن هذا التقسيم لا يتصف بصفة العموم، وترى أن المرجع في تقسيم الكلمة هو اللغة موضوع الدرس، فقد لا يصدق على لغة ما يصدق على أخرى، أي أن تقسيم الكلمة ينبغي أن تحدده طبيعة الاستعمال اللغوي في كل لغة لا أن يبدأ درس لغة من اللغات بالبحث عما فيها من اسم و فعل وحرف⁹. وبناء على هذا الأساس اشتهر التقسيم الثلاثي لدى الدارسين بأنه أرسطي مأخوذ عن الفلسفة اليونانية¹⁰ فالإلى أي مدى يصح القول بتأثر هذه القسمة بمنطق أرسطو؟ يعد المستشرقون أول من قالوا بتأثر النحو العربي بمنطق أرسطو منهم أدلبيير مركس ودي بور وشاطرهم الرأي عدد من الباحثين العرب من خلال إشكالية البحث في العلاقة بين النحو العربي والمنطق الأرسطي على اختلاف دوافعهم بين العرقية والدينية.

ويعتبر الفيلسوف "الفارابي" من المهتمين بالدراسة في شأن هذه العلاقة وراح يبين بقوله أن "المنطق يشارك النحو بعض المشاركة بما يعطي من قوانين الألفاظ ويفارقه في أن علم النحو إنما يعطي قوانين تخص ألفاظ أمة ما وعلم المنطق يعطي قوانين مشتركة تعم ألفاظ الأمم كلها"¹¹. فتوصل إلى أن المنطق أشمل بكثير من النحو، فالنحو خاص والمنطق عام. يردّ الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح على بعض آراء المستشرقين والباحثين العرب من القائلين بهذا التأثير بقوله: و"الغريب المقلق أن أشهر هذه الآراء التي ألبست لباس البحث النزيه هي التي تنفي كل طرافة للمناهج العربية في النحو، وتكرر أن يكون النحاة أخرجوا شيئا جديدا لعجزهم أو عجز البيئة الاجتماعية العربية على إتيان مثل هذا الصنع

المبتدع وذهبوا يقارنون بين مصطلحاتهم وما تواضع عليه اليونان من قبلهم في علم النحو ورأوا في تقسيم العرب للكلام تقسيما أرسطو طاليسيا محضاً، ويا ليتهم ما فعلوا هذا فينجوا من زلل لم يصب به أي عالم من قبلهم¹². فذكر أن أقدم من اتخذ موقفاً من القضية وزعم بوجود تأثير يوناني هو الباحث المستشرق "إنبياس جيدي" الذي اقتصر برهانه على إشارة وجيزة إلى حصول هذا التأثير، وفي أبحاث المستشرق الألماني مركس "الذي يقول عن أقسام الكلام أنها كانت سبعة عند نحاة اليونان ولكن العرب لسوء الحظ لم يعرفوها فقد اقتصروا على تميزا ثلاثة أقسام للكلام وهذا الذي نشاهده كاف لترك الفكرة المتبادرة إلى الذهن أن نحاة السريان كانوا أساتذة العرب... ويقسم سيبويه الكلام إلى ثلاثة أقسام الاسم والفعل والحرف فيها هو ذا تقسيم أرسطو الذي حسنه فيما بعد نحاة اليونان"¹³. أما "دي بور" فقد اكتفى بأنّ الأبحاث اللغوية: العربية اقتبست مقولاتها النحوية من منطق أرسطو متجاهلاً تقديمه للأدلة، ويذكر: أنّ الأبحاث اللغوية النظرية التي نشأت عند العرب في زمن مبكر قد أحدثتها المقولات النحوية المنطقية الموجودة في كتاب باري أرميناس، وذلك مع ما وقع من تأثير الرواقية في هذا النشوء، ومن ثم ظهر القول بانقسام الكلام إلى الأقسام الثلاثة¹⁴. ويضيف في موضع آخر تأثر النحو العربي بالنحو الفارسي، زاعماً أنّ ابن المقفع يسرّ للعرب الاطلاع على كل ما كان في اللغة الفهلوية من أبحاث لغوية ومنطقية¹⁵.

ويردّد الدكتور "شوقي ضيف" الفكرة نفسها حيث جعل ابن المقفع طريقاً إلى تأثر النحو العربي بالنحو اليوناني لأنّ ابن المقفع ترجم منطق أرسطو إلى العربية وبصداقته للخليل قرأ - أي الخليل - كل ما ترجمه وخاصة منطق أرسطوطاليس¹⁶. ويقول في موضع آخر: "فلا ننسى المنطق اليوناني فصلته بالنحو العربي مقرر¹⁷. ويمكننا الردّ على ذلك بأنّ ظاهرة الثلاثي ليست حكراً على اليونان فحسب وإنّما

هي ظاهرة بشرية عموماً. وإذا كان ابن المقفع قد ترجم وكان مطلعاً على الثقافة اليونانية فهل يذكر عنه ضمن النحو العربي شيء؟ لذلك يرى الدكتور محمد حسين آل ياسين أنّ الزعم بأنّ ابن المقفع كان الطريق لتأثير النحو الفارسي أو اليوناني في النحو العربي فباطل من جهتين: الأولى تتمثل في عدم ثبات صداقة ابن المقفع للخليل، إذ تورد المصادر خبر رغبة ابن المقفع بلقاء الخليل وحدث هذا اللقاء مرة واحدة في الحج ولم يتكرر كما يبدو، والثانية أنّ ترجمته لمنطق أرسطو لم تثبت أيضاً بل أثبت الأستاذ بول كراوس أنّ الذي ترجم منطق أرسطو هو محمد بن عبد الله بن المقفع، لا ابن المقفع نفسه، وعليه فترجمة منطق أرسطو التي زعم أنّ الخليل قرأها تمت بعد وفاة الخليل¹⁸، وعليه إذا حدثت الترجمة في زمن الخليل فقد يتأثر بها شريطة أن يثبت اطلاعه عليها لكن الرواية ذكرت المقفع بشكل الإطلاق لا الشخصي، فإذا كان الأمر أنّ المترجم هو محمد بن عبد الله بن المقفع وأنّه ولد بعد وفاة الخليل فإن القول بتأثر الخليل به قول متهافت تعوزه الدقة، كما أنّ عدم التقائهما أكثر من مرة وإن حدث ذلك ففي الحج، والحج موعد التفرغ للعبادة فكيف يكون التأثير إذا كانت حلقة الاتصال بين ابن المقفع والخليل مفقودة؟ وذهب الدكتور "إبراهيم بيومي" إلى تأثر النحو العربي بالنحو السرياني على يد يعقوب الرهاوي الذي كان له شأنه في وضع النحو السرياني، وهو معروف في الأوساط العربية، وقد أخذ بهذا المذهب جورج زيدان بحجة أن أقسام الكلام في العربية هي نفس أقسامه في السريانية¹⁹، لكن يمكن تفنيد هذه الحجة بما ذكره الدكتور "محمد حسين آل ياسين": "أنّ دعوى التأثر بالنحو السرياني لا يسندها دليل علمي ذلك أن نظرية العامل مثلاً في النحو العربي لا وجود لها في أي نحو آخر، وأنّ وجود تشابه في تقسيم الكلمة إلى اسم، وفعل وأداة في العربية، والسريانية لا يدلّ على تأثر العربية بالسريانية لأنّ هذا التقسيم موجود في أكثر لغات العالم²⁰. ذلك

لأنّ اللغات كلها تشتمل على قدر مشترك من الظواهر والقوانين التي تنتظم بها فشيوع الرأي القائل باقتباس النحو العربي من المنطق الأرسطي بين عدد من العلماء واللغويين العرب تصدى له بعض الباحثين بجملة من الدراسات لتفنيد حججهم ودحضها، وليبينوا مدى ضعف تلك الآراء وترجيحهم القول بأصالة النحو العربي أمثال الدكتور "عبد الرحمان الحاج صالح" في ردّه على من اعتبر تقسيم الكلمة في كتاب "سيبويه" إلى اسم وفعل وحرف هو تقسيم "أرسطو" نفسه للكلمة إلى اسم، وفعل، وأداة وأن تعريفه يضارع من بعض الوجوه التعريف الأرسطوطاليسي. كما أنهم لو أخذوا تقسيم الكلم: من منطق "أرسطو" لأخذوا أيضا بحدّها ليسهل تصنيفها داخل الأقسام الثلاثة إذ يذكر "سيبويه" في الكتاب خبرا سمعه من يونس عن عمرو بن أبي العلاء أنه يجعل "كم" اسما لا حرفا لأنها يسند إليها²¹. حيث يتضح أن المقياس الذي اعتمده "عمرو بن أبي العلاء" في تصنيف "كم" ضمن قسم الأسماء مقياس الإسناد وهذا يدلّ على أنّ النحاة العرب استطاعوا التمييز بين هذه الأقسام قبل كتاب سيبويه، باستخدامهم معايير لغوية لا صلة لها بالمنطق الأرسطي، وبعيدا عن الحدود الأرسطية، لأنّ حد "سيبويه" للأقسام الثلاثة يختلف عن حد "أرسطو" فالاسم عنده: "رجل وفرس وحائط" حيث اكتفى "سيبويه" في حد الاسم بالتمثيل له، أما "أرسطو" فعرفه: الاسم هو لفظة دالة بتواطؤ مجردة من الزّمان و ليس واحد من أجزائها دالا على انفراده وذلك أنّ فليس إذا أفرد معه أيس لم يدلّ بانفراده على شيء كما يدلّ في قولك (قالوس أيس) أي فرس فارده... وأما قولنا (لا إنسان) فليس باسم، ولا وضعه له أيضا اسم ينبغي أن يسمى به، وذلك أنه ليس يقول ولا قضية سالبة، فليس اسما غير محصل، فأما الاسم إذا نصب أو خفض أو غُيّر تغييرا مما أشبه ذلك فليس يكون اسما، لكن تصريفا من تصاريف الاسم²²، ويبدو أن سيبويه اكتفى بالتمثيل بينما أرسطو فقد فصل في تعريف الاسم

أما عن الفعل عند "سيبويه" فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبينت لما مضى، ولما يكون ولما يقع، وما هو كائن لم ينقطع²³. أما عند أرسطو فيسميه الكلمة ويدل على معنى ويحمل فكرة الزمن ولا يدل جزء منه على معنى مستقل وهو علامة على شيء يقال آخر²⁴. فيظهر أن "سيبويه" لم يقتصر على المعنى وحده كما هو الشأن عند "أرسطو" وإنما اعتمد على لفظه والمتمثل في الصيغة والعلاقة بالمصدر إذ لا مجال للقول بصحة تأثر القسمة النحوية العربية بالتقسيم المنطقي الأرسطي للكلمة وإنما تجدر بنا الإشارة إلى أن الحدود الأرسطية تسلت إلى النحو العربي في بداية القرن الثالث الهجري، يتجلى ذلك من خلال قول "الزجاجي" حين ينبه إلى أن الحدّ النحوي يختلف عن الحدّ المنطقي بقوله: "الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به، هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه وليس يخرج عنه اسم البتة ولا يدخل فيه ما ليس باسم وإنما قلنا في كلام العرب لأنّ له نقصد وعليه نتكلم، ولأنّ المنطقيين وبعض النحويين قد حدّوه حدا خارجا عن أوضاع النحو، فقالوا: الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان، وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم وإنما هو من كلام المنطقيين²⁵. وعليه نخلص إلى مدى إدراك "الزجاجي" وتمييزه بين ما هو حدّ منطقي وما هو حدّ مستمد من خصائص اللغة العربية، وكل ذلك يبين أن المنطق الأرسطي طاليسي لم يجد مرتعا مرئيا إلا بعد نشوء النحو واكتهاله. ولكي نفهم هذه الظاهرة التاريخية يجب أن ننظر إلى أحداث الزمان كأحداث متفرقة لا ارتباط بينها كما يفعله بعض المؤرخين، بل على أنها مجموعة متلاحمة الأجزاء شديدة الاتصال، فالتجزئة والتفريق بينها والنظر فيها كل على حدة يفسد التحليل ويؤدي إلى مشاكل لا حل لها بل إلى ورطة وارتباك²⁶. ومما لا شك فيه أنّ النحو العربي تأثر بالمنطق الأرسطي بعد كتاب "سيبويه"

وصار النحاة يلجؤون في الأغلب الأعم عند تصنيفهم للكلم إلى القرائن السياقية ويسمونها علامات، وهم بذلك يتبعون طريقة "أرسطو" في حدّ الأقسام والأبواب إلى الجنس والفصل، وتجدر بنا الإشارة إلى أنّها مقاييس لغوية بحتة فالنحو العربي متميز ومتفرد عن النحو الأرسطي.

فهذا "ابن مالك" يعرف الفعل مثلاً بقوله:

بتا فعلت وأنتت ويا افعلي ونون اقبلن فعل ينجلي²⁷.

ومثل ذلك نجده عند "ابن هشام" و"ابن الناطم" وغيرهم، فأين يظهر أثر "أرسطو" في هذه الحدود إذا؟ ما دامت حدودهم تقوم على قرائن لفظية ترد قبل أو بعد الكلمة بينما يقوم حد "أرسطو" على الجنس والفصل والمعنى؟ وهكذا نخلص إلى نتيجة هامة تتمثل في أصالة القسمة الثلاثية، وتبقى أدلتهم على هذا التأثير حيز الظنّ حيث لم تكن أدلة إثبات بل أدلة إمكانية التأثير. وقد دافع بن الأنباري عن التقسيم الثلاثي للكلمة وبالع في ذلك كثيراً، وظهر ذلك واضحاً من قوله: فإن قيل فلم قلتم إن أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها؟ قيل: لأننا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال ويتوهم في الخيال، ولو كان ههنا قسم رابع، لبقى في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه، ألا ترى أنّه لو سقط أحد هذه الأقسام الثلاثة لبقى شيء في النفس لا يمكن التعبير عنه فلما عبر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دلّ على أنّه ليس إلا هذه الأقسام الثلاثة²⁸.

كما نجد أنّ ابن عصفور هو الآخر دافع عن انحصار أقسام الكلم في الثلاثة دون أن تتعدها إلى أكثر من ذلك فقال: "والدليل على أن أجزاء الكلام بهذه الثلاثة خاصة أنّ اللفظ الذي هو جزء كلام إما أن يدل على معنى أو لا يدل، وباطل ألا يدلّ فإنّ ذلك عيب، وإن دلّ فإما أن يدلّ على معنى في نفسه، أو في غيره لا في نفسه، فإن دلّ على معنى في غيره فهو حرف وإن دلّ على معنى في نفسه فإما أن

يتعرض ببنيته للزمان أولاً يتعرض، فإن تعرض فهو فعل وإن لم يتعرض فهو اسم، فالأجزاء إذن منحصرة في هذه الثلاثة²⁹، أي الاسم و الفعل والحرف ويذكر "السيوطي" في هذا الصدد: "الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف ولا رابع لها إلا ما سيأتي في مبحث اسم الفعل من أن بعضهم جعله رابعا سمّاه الخالفة"³⁰.

ويؤكد ذلك "عبد القاهر الجرجاني" بقوله: "معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدّ، وثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما"³¹.

وكخلاصة نذكر قول الدكتور "الحاج صالح": "ونختم مقالنا جازمين مقتنعين أن النحو العربي لم يتأثر في ابتداء نشأته بمنطق "أرسطو" لا في مناهج بحثه ولا في مضمونه التحليلي، فإنّه لا يدين بشيء أصلا فيما ابتناه أول أمره للثقافة اليونانية"³². وعليه فإن التصنيف الذي قام به النحاة الأوائل لم يكن عشوائيا أو تقليديا، وإنما عمل عقلي توخوا فيه الدقة العلمية والموضوعية، يتضح ذلك من خلال حرصنا على الكشف عنها وبيانها وهي متناثرة في الكتب النحوية، كما أن هذا الحكم تحامل شديد على هؤلاء النحاة؛ لأن اللغة العربية منطقها الخاص الذي يختلف عن المنطق الأرسطي، وبيننا أن التأثير الذي مسّ الدرس النحوي لم يكن في بداية نشأته.

الهوامش

1. الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تح: عبد الحميد السيد، محمد عبد الحميد المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، دت، ج1، ص23.
2. السهيلي عبد الرحمان بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992، ص42.

3. السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم عالم الكتب، 2001، ج1، ص4.
4. سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت ط1، 1991، ج1، ص12.
5. حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء، التحليل التفسير، دار الشروق، عمان ط 1، 2002، ص137.
6. ابن بابشاذ الطاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسبة، تح: خالد عبد الكريم طباعة المطبعة العصرية، الكويت، 1976، ج1، ص92.
7. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
8. محمود السعمران، علم اللغة، دار المعارف، القاهرة، 1962، ص38.
9. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
10. أحمد أمين، ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، ط10، ص 292-293.
11. الفارابي، إحصاء العلوم، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة السعادة (1954) ص60.
12. الحاج صالح، النحو العربي ومنطق أرسطو، مجلة كلية الآداب (الجزائر) العدد الأول سنة 1964، ص 76-77.
13. المرجع نفسه، ص77.
14. دي بور، تاريخ الفلسفة في الإسلام، ترجمة عبد الهادي أبو ريده، دار النهضة القاهرة، ط5 1981 ص56.
15. المرجع السابق، ص38.
16. محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث دار مكتبة الحياة، بيروت، ط1، 1980، ص92.
17. شوقي ضيف، الفن ومذاهبه في النثر العربي، دار المعارف، مصر ص125.
18. محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب، ص93.
19. المرجع نفسه، ص92.
20. المرجع السابق، ص94.
21. سيبويه، الكتاب، ج2، ص162.

22. منطق أرسطو، ت عبد الرحمان بدوى، الناشر وكالة المطبوعات، الكويت دار القلم، بيروت ج2، ص100.
23. سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.
24. منطق أرسطو، ص 101 (بتصرف).
25. الزجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، ط5 (1986)، ص 48.
26. الحاج صالح، النحو العربي ومنطق أرسطو، ص86.
27. ابن مالك، متن الألفية، مطبعة عيسى الباني الحلبي وشركاؤه، مصر، ص3.
28. الأنباري أبو البركات، أسرار العربية، تح: فخر صالح قدراه، دار الجيل بيروت، ط1 (1995)، ص28.
29. ابن عصفور، المقرب، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1998) ص68.
30. السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص4.
31. الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده القاهرة ط6 (1960)، ص12.
32. الحاج صالح، النحو العربي ومنطق أرسطو، ص86.